الجهود التشريعية الجزائرية في مجال جرائم المخدرات

أولا: أهم الوسائل الوطنية لمكافحة المخدرات وإدمانها في التشريع الجزائري

من أهم الوسائل الوطنية التي وضعت مكافحة جريمة تعاطي المخدرات: (الفحلة، بولنوار، 2023، ص ص 123-124)

- ✓ إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في 9 جوان 1997 (المرسوم التنفيذي 97-212، 1997/06/9)
- ✓ إجراء سياسات وبحوث وتحليل المؤشرات ذات الصلة بالسياسة الوطنية لمكافحة المخدرات وإدمانها، حسب المادة 02 من القرار المؤرخ بتاريخ 20 أوت 2003 الذي يتضمن تنظيم وسير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.
- ✓ إعداد عناصر السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات وإدمانها ودراسة التوجيهات والمؤشرات المتعلقة بتطوير آفة المخدرات حسب المادة 03 من القرار المؤرخ بتاريخ 20 أوت 2003 الذي يتضمن تنظيم وسير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.
- ✓ القيام بدراسات وعمليات لسبر الآراء والبحوث التي تساعد على التحكم في ظاهرة المخدرات، وإنشاء بنك للمعطيات يتعلق بظاهرة المخدرات ومصادرها واتساعها وأثرها، حسب المادة 04 من القرار المؤرخ بتاريخ 20 أوت 2003 الذي يتضمن تنظيم وسير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.
- ✓ المشاركة في إعداد الاتفاقيات الدولية ومتابعة تنفيذها، حسب المادة 08 من القرار المؤرخ بتاريخ 20 أوت 2003 الذي يتضمن تنظيم وسير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.
- ✓ المبادرة بكل عمل من شأنه إعداد أوجه مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة المخدرات وإدمانها حسب المادة 10 من القرار المؤرخ بتاريخ 20 أوت 2003 الذي يتضمن تنظيم وسير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

ثانيا:التدابير الوقائية لمكافحة المخدرات وإدمانها على ضوء القانون 23-05

ايمانا من المشرع الجزائري بأهمية السياسة الوقائية في مكافحة أي ظاهرة إجرامية قام من خلال القانون 23-05 المعدل والمتمم للقانون 04-18 بتخصيص فضل كامل تناول فيه التدابير الممكن اتخاذها للحد من جرائم ترويج وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية عكس ما كان في القانون قبل التعديل، والملاحظ أن السياسة الوقائية التي انتهجها المشرع بموجب أحكام القانون الجديد مخالفة تماما لما كانت عليه سابقا، واستقراءا للمواد من المادة 5 مكرر إلى 5 مكرر 8 يتضح لنا البعد الوقائي في القانون 23-05 والذي يرتكز بصفة رئيسية على الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، إضافة إلى تفعيل دور المساجد وكذا المؤسسات التربوية والثقافية والرياضية ناهيك عن اشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في هذه السياسة.(عمارة، رحايلي، 2025، ص 282)

ثالثا: التدابير العلاجية لمكافحة المخدرات وإدمانها على ضوء القانون 23-05

تناول الفصل الثاني من القانون 23-05 المعدل والمتمم للقانون 04-18 الاجراءات والتدابير الممكن اتخاذها كسياسة علاجية لمكافحة استهلاك وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، والملاحظ هو تعامل المشرع مع مدمني هذه الآفة كمن يعاني من مرض وجب علاجه لا مجرم وجب عقابه، والهدف من ذلك هو إعطاء فرصة خاصة لفئة الأحداث والشباب لإعادة إدماجهم في المجتمع بشكل صحيح، وقد أدخل القانون 23-05 العديد من التعديلات فيما يخص التدابير العلاجية سواء من حيث كيفية التعامل والمرافقة والرعاية الواجب توفيرها للمدن، أو من حيث العقوبات الردعية الواجب تطبيقها في حال فشل الآليات الوقائية والتدابير العلاجية الأولية. (عمارة، رحايلي، 2025، ص ص 284-285)

قائمة المراجع المعتمدة في المحاضرة:

- الفحلة مديحة، بولنوار نور الدين، (2023)، الآليات العلمية والقانونية لمكافحة آفة المخدرات، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد7، العدد 1.

- عمارة حاتم، رحايلي جمال، (2025)، مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في ظل القانون 23(05 بين القمع والوقاية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 11، العدد1.

أستاذ المقياس: أد/ بوحنيكة نذير (قسم علم النفس)